

القاعدة الأربعون:

في دلالة القرآن على أصول الطب.

أصول الطب ثلاثة: حفظ الصحة باستعمال الأمور النافعة، والجِمِيَّة عن الأمور الضارة، ودفع ما عرض للبدن من المؤذيات. ومسائل الطب كلها تدور على هذه القواعد، وقد نبه القرآن عليها في قوله تعالى في حفظ الصحة ودفع المؤذى: ﴿وَكُلُوا وَأَشْرِبُوا وَلَا شَرِبْوَأْ﴾ [الأعراف: ٣١]؛ فأمر بالأكل والشرب اللذين لا تستقيم الأبدان إلا بهما، وأطلق ذلك ليدل على أن المأكول والمشروب بحسب ما يلائم الإنسان وينفعه في كل وقت وحال، ونهى عن الإسراف في ذلك: إما زيادة في كثرة المأكولات والمشروبات، وإما بالتخليط. وهذا حمية عن كل ما يؤذى الإنسان، فإذا كان القوت الضروري من الطعام والشراب إذا صار بحالة يتآذى منه البدن ويتضرك مُنع منه، فكيف بغيره؟! وكذلك أباح الله للمريض التيمم إذا كان استعمال الماء يضره؛ حمية له عن المضرّات كلها، وأباح للمُحرّم الذي به أذى من رأسه أن يحلقه ويغدو، وهذا من باب الاستفراغ، وإزالة ما يؤذى البدن، فكيف بما ضرره أكثر من هذا؟ ونهى عن الإلقاء باليد إلى التهلكة، فيدخل في ذلك استعمال كل ما يتضرر به الإنسان من الأغذية والأدوية، ودفع ما يضر بمدافعة الذي لم يقع والتحرّز عنه، وبمعالجة الحادث بالطريقة الطبية النافعة، وكذلك ما ذكره الله في كتابه من الأعمال كلها؛ كالجهاد، والصلوة،

والصوم، والحج، وبقية الأعمال، والإحسان إلى الخلق، فإنها وإن كان المقصود الأعظم منها نيل رضى الله، وقربه، وثوابه، والإحسان إلى عبيده، فإن فيها صحة للأبدان، وتمريناً لها، ورياضة، وراحة للنفس، وفرحاً للقلب، وأسراراً خاصة تحفظ الصحة، وتنميها، وتزيل عنها المؤذيات. وبالجملة، فإن جميع الشرائع ترجع إلى صلاح القلوب، والأرواح، والأخلاق، والأبدان، والأموال، والدنيا والآخرة، والله أعلم.

التعليق

هذه أيضاً قاعدة نافعة، خلاصتها: أن القرآن أرشد إلى أصول الطب الثلاثة، وهي التقييد بما يحفظ الصحة والبدن، والحمية عما يضره، وإزالة ما يؤذيه، ذكرها الله سبحانه وتعالى كلها في القرآن: ﴿وَلْكُوا وَأَشْرِبُوا﴾ هذا استعمال ما يحفظ الصحة، ﴿وَلَا تُشْرِقُوا﴾ هذا الحمية عما يضر، أما دفع ما كان ضاراً، فذكر المؤلف - رحمة الله -، له فدية الأذى: ﴿فَنَّ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ يَهْوِي أَذَى مِنْ رَأْسِهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]، يعني: فليحلقه، ففي هذا إزالة المؤذى. وإذا تم للبدن حفظ الصحة، وحمايته مما يضره أو يؤذيه، ورفع ما أضر به وأذاه؛ تمت صحته.



القاعدة الحادية والأربعون:

يرشد الله عباده في كتابه من جهة العمل إلى: قصر نظرهم إلى الحالة الحاضرة التي هم فيها، ومن جهة الترغيب فيه والترحيب من ضده: إلى ما يترتب عليها من المصالح، ومن جهة النعم: إلى النظر إلى ضدها.

وهذه القاعدة الجليلة دلّ عليها القرآن في آيات عديدة، وهي من أعظم ما يدل على حكمة الله، ومن أعظم ما يرقى العاملين إلى خير ديني ودنيوي، فإن العامل إذا كان مشغلاً بعمله الذي هو وظيفة وقته، فإن قصر فكره وظاهره وباطنه عليه نجح وتم بحسب حاله، وإن نظر وتشوقت نفسه إلى أعمال أخرى لم يحن وقتها بعد فترت عزيمته، وانحلّت همتّه، وصار نظره إلى الأعمال الأخرى ينقص من إتقان عمله الحاضر وجمع الهمة عليه. ثم إذا جاءت وظيفة العمل الآخر جاءه وقد ضعفت همتّه، وقلّ نشاطه، وربما كان الثاني متوقفاً على الأول في حصوله أو تكميله؛ فيفوت الأول والثاني، بخلاف من جمع قلبه وقلبه، وصار أكبر همه القيام بعمله الذي هو وظيفة وقته، فإنه إذا جاء العمل الثاني فإذا هو قد استعدّ له بقوّة ونشاط، وتلقاه بشوق، وصار قيامه بالأول معونة على قيامه بالثاني، ومن هذا قوله تعالى مصريحاً بهذا المعنى: ﴿أَلَّا تَرَى إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُوا أَيْدِيهِمْ وَأَقْيَمُوا الصَّلَاةَ وَمَاءُوا أَرْكَوْهُ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْفِتْنَالْ إِذَا فِي قُلُوبِهِمْ مَا يَخْشَوْنَ النَّاسُ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً﴾ [النساء: ٧٧]، فانظر كيف حالهم الأولى وأمنيتهم

وهم مأمورون بكف الأيدي؛ فلما جاء العمل الثاني ضعفوا كل الضعف عنه. ونظير هذا ما عاتب الله به أهل أحد في قوله: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَعْنَوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ لَنَظَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٤٣]، وقد كشف هذا المعنى كل الكشف قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَا كَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ أَفْتَلُوا أَنفُسَكُمْ أَوْ أَخْرُجُوا مِنْ دِيْرَكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوَعِّظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَنْهِيَتًا﴾ [النساء: ٦٦]؛ لأن فيه تكميلاً للعمل الأول، وتبيننا من الله، وتمرنا على العمل الثاني؛ ونظيره قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَنْهَدَ اللَّهَ لَيْلَتْ مَاتَنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَدِقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾٥٠﴿ فَلَمَّا عَانَهُمْ قَنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَنَوَّلُوا وَهُمْ مُعَرِّضُونَ ﴾٥١﴿ فَاعْقَبَهُمْ نَفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبه: ٧٥ - ٧٧]؛ فالله أرشد العباد أن يكونوا أبناء وقتهم، وأن يقوموا بالعمل الحاضر، ووظيفته، ثم إذا جاء العمل الآخر صار وظيفة ذلك الوقت، واجتمعت تلك الهمة والعزمية عليه، وصار القيام بالعمل الأول معياناً على الثاني، وهذا المعنى في القرآن كثير.

التعليق

الشق الأول من هذه المسألة: أن الإنسان ينبغي له أن يعتني بالعمل الذي بين يديه؛ لأن العمل الذي بين يديك هو وظيفة وقتك. بعض الناس يفرط فيه من وجهين؛ الوجه الأول: أن يتسامه ويتهاون، ويقول: هذه مسألة بسيطة، هذا عمل قليل؛ فيضيع عليه الوقت، فإذا حصره الوقت عجز، وإذا عجز عنه انتقل هذا العمل من وظيفته الزمنية إلى وظيفة العمل الثاني، فضاق عليه، وعجز عن القيام بهما. وعلى هذا قول صاحب الحكمة: «لا تؤخر عمل اليوم

إلى الغد»، وما أكثر ما يظنّ الظان أن هذا العمل يسير وأنه سيخلص منه، ثم يتمادي به الأمر فيعجز، وإذا قابل الإنسان هذا العمل، وقام به بهمة ونشاط، وبدأ به فوراً، ولم يتوانَ فيه؛ أدركه على سهولة، وأتقنه وأجاده. وهذه تقع في الأعمال اليومية، تقول: هذا يسير، أكتب هذا إن شاء الله بعد قليل؛ فيمضي الوقت ولم تكتبه! لكن إذا عملت استرحت، وجرب تجد، وانتهز الفرصة؛ كما قيل: «انتهز الفرصة، إن الفرصة تكون إن لم تنتهزها غصة».

الشق الثاني الذي أشار إليه الشيخ - رحمه الله -: أن بعض الناس يهون عليه الأمر، يقول: هذا العمل خفيف وأنا أريد عملاً أشدّاً، ويقول بعض الناس: دعونا نقرأ ليلاً ونهاراً، وهذا غير صحيح، هذا ما ينبغي، بل هوّن على نفسك! لأنك بذلك ترهق نفسك، ولا تتقن العمل، لكن إذا جاء العمل يسيراً، تحملته النفس وأتقنته، وانتقلت إلى العمل الثاني وهي قد أجادت العمل الأول، فتلقته بانشراح ونشاط.

فهذان وجهان في هذه المسألة. من الناس من يتهاون بالعمل، ويقول: هذا عمل قليل، أؤخره! فيضيع عليه وقته. ومن الناس من يستقل هذا العمل ويريد عملاً أكثر، فإذا ابتلي به عجز عنه! ولهذا قال في الآية التي ذكرها الشيخ - رحمه الله -: ﴿أَلَّا تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُوا أَيْدِيهِمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَمَاتُوا أَرْثَكَوْهُ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْفِتْنَالْ إِذَا فِي قُلُوبِهِمْ يَخْشَوْنَ أَنَّا مَنْ كَحْشِيَ اللَّهُ أَوْ أَشَدَّ حَشْيَهُ وَقَالُوا رَبَّنَا لَمْ كَبَّتْ عَلَيْنَا الْفِتْنَالْ لَوْلَا أَخْرَزْنَا إِلَيْهِ أَجَلَ قَرِيبٌ﴾ [النساء: ٧٧]، كذلك الآية الثانية: ﴿وَلَوْ أَنَا كَبَّتْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ قَتَلُوا أَنفُسَكُمْ أَوْ أَخْرُجُوا مِنْ دِيْنِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾

مَنْهُمْ وَلَوْ أَتَهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَبَيِّنًا» [النساء: ٦٦]. وانظر إلى عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم، حينما قال: «والله لأقوم الليل ما عشت، ولأصوم النهار ما عشت»؛ فدعاه الرسول ﷺ، وسألته: «أهو الذي قال كذا؟» قال: نعم! فبدأ النبي عليه الصلاة والسلام يحاططه، وينازله، حتى وصل إلى أن يصوم يوماً ويدع يوماً^(١). فماذا كانت حال عبد الله في آخر عمره؟

شق عليه ذلك، فكان يصوم خمسة عشر يوماً سرداً، ويفطر خمسة عشر يوماً، وقال: ليتنى قبلت رخصة النبي ﷺ!

وكذلك قراءة كتب العلم؛ يقال: إن الشيخ عبد الله أبا بطين - رحمه الله -، وكان يلقب (مفتي الديار النجدية)، وكان عالماً جيداً في الفقه، يقول: إنني ما قرأت إلا «الروض المربع في شرح زاد المستقنع»، وهو شرح مختصر، لكنه كان يكرره، ويتأمل فيه، ويأخذ بمنطقه، ومفهومه، وإشاراته، ومع ذلك صار عالماً بحراً في الفقه!

وأما أن يكون الشخص يقفز من غصن إلى غصن، من هذا الكتاب إلى ذاك الكتاب! يوماً يطالع في هذا، ويوماً يطالع في هذا! يذهب عليه الوقت. أحياناً يأتي الإنسان يريد أن يطالع حكم مسألة معينة، فإذا فتح الكتاب إذا هو كالبحر، وإذا السمك أمامه، وقد كان يريد حوتاً معيناً، فجعلت الأسماك تتزarc أمامه، فصار يأخذ هذه، ويأخذ هذه، ويضيع عليه الوقت، ولم يراجع المسألة التي كان

(١) أخرجه البخاري في أبواب التهجد، باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه (١١٠٢)؛ ومسلم في كتاب الصيام، باب النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به (١١٥٩).

يطلبها! فعلى الإنسان ما دام أنه يريد مسألة معينة أن يبدأ أول ما يبدأ بها، وإذا حصل عنده فضل وقت، فليرجع إلى المسائل الأخرى. لكن في بعض الأحيان، مع شغف الإنسان بالعلم، يقول: هذه مسألة جيدة، أقرأها، وهكذا يذهب عليه الوقت.

ثم شيء آخر أيضاً: أحياناً تمرّ عليه مسألة نادرة الوجود، ولو طلبها في محلها ما وجدتها، ثم في تلك الساعة يقول: حفظت هذه المسألة ولن أنهاها أبداً، ولكنه لم يقيّدتها! ثم ما هي إلا أيام قليلة حتى ينساها، ويحاول أن يجدها فلا يجدها، وهذه مسألة أيضاً ينبغي لطالب العلم أن يلاحظها. إذا مرت عليك مسألة مهمة، إما قاعدة ما تقاد تجدها في الكتب، أو مسألة، فاحفظها وقیدها عندك، ولا تقل: الآن استقررت في ذهني، ولن أنهاها. فإذا قيدتها ترجع لها؛ فاجعل عندك دفتراً، ولابن القيم - رحمه الله -، كتاب سماه «بدائع الفوائد» لم يؤلفه تأليفاً منسقاً، كان كلما طرأ على ذهنه مسألة كتبها، وابن الجوزي له كتاب اسمه «صيد الخاطر» يقيد فيه ما يرد في خاطره، فهذه أيضاً ينبغي للإنسان أن يلاحظها، فيجعل عنده كتاباً يقيد فيه كل المسائل النادرة التي إذا طلبها الإنسان تعب في وجودها، يقيّدتها ولو بالخلاصة.



وأما الأمور المتأخرة، فإن الله يرشد العاملين إلى ملاحظتها لتقوى همّهم على العمل المثمر للمصالح والخيرات، وهذا كالترغيب المتنوع من الله على أعمال الخير، والترهيب من أفعال الشر بذكر عقوباتها وثمراتها الذميمة؛ فاعرف الفرق بين النظر إلى

العمل الآخر الذي لم يجئ وقته، وبين النظر إلى ثواب العمل الحاضر الذي كلما فترت همة صاحبه وتأمل ما يترتب عليه من الخيرات استجده نشاطه، وقوى عليه، وهانت عليه مشقتة؛ كما قال تعالى: ﴿إِن تَكُونُوا تَائِمُونَ فَإِنَّهُمْ يَأْمُونُ كَمَا تَأْمُونُ ۖ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤].

===== التعليق =====

هذه الآية أيضاً أجملها على بالك! كل عدو لك إذا كنت تعاني منه، فإنه يعاني منك مثلما تعاني منه؛ سواء كان ذلك عدواً بالسلاح، أو بالأفكار، أو بأي شيء. لكن الفرق بين المسلمين وأعدائهم: ﴿وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾، هذا يخفف عنا كثيراً؛ إذا كانوا يؤمنون كما نالم، فهذا من باب التأسي والتسلية، والثاني إذا كنا نرجو من الله ما لا يرجون، وهذا من باب الترقى، نحن أرقى منهم؛ كما قال المؤمنون لأبي سفيان: «لا سواء؛ قتلانا في الجنة، وقتلناكم في النار»^(١).



وأما إرشاده من جهة النعم التي على العبد من الله بالنظر إلى صدّها ليعرف قدرها، ويزداد شكره لله؛ ففي القرآن منه كثير، يذكر عباده نعمته عليهم بالدين والإسلام، وما ترتب على ذلك من النعم؛ كقوله: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ [آل عمران: ١٦٤]

(١) أخرجه أحمد (٢٧٨/١)؛ والطبراني في الكبير (٣٠١/١٠)؛ والحاكم في المستدرك (٣٢٤/٢) في كتاب التفسير، باب تفسير سورة آل عمران.

إلى قوله: «وَانْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ» [آل عمران: ١٦٤]، «وَأَذْكُرُوا يَعْمَلَتِ الَّهُ عَيْنَكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءَ فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ يُنْعَمِّيَهُ إِخْرَاجَنَا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُرْفَرٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذْتُكُمْ مِّنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَيَّتِيهِ لَعْلَكُمْ تَهَدُونَ» [آل عمران: ١٠٣]، أي: إلى الزيادة لشكر نعم الله، قوله: «وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَتَحَطَّفُوكُمُ النَّاسُ فَأَوْتُكُمْ وَأَيْدِكُمْ يُنْصِرُوهُ وَرَزْقُكُمْ مِّنَ الطَّيْبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشَكُّرُونَ» [الأفال: ٢٦]، قوله: «فَلَمَّا رَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَيْنَكُمْ أَلَيْلَ سَرَمَدًا إِلَّا يَوْمَ الْقِيَمَةِ» إلى آخر الآيات [القصص: ٧١]؛ حيث يذكرون أن ينظروا إلى ضد ما هم فيه من النعم والخير ليعرفوا قدر ما هم فيه، وهذا الذي أرشد إليه النبي ﷺ، حيث قال: «انظروا إلى من هو أسفل منكم، ولا تنظروا إلى من هو فوقكم؛ فإنه أجرد أن لا تزدوا نعمة الله عليكم»^(١)، قوله تعالى: «فَأَذْكُرُوا مَا آتَاهُ اللَّهُ لَعْلَكُمْ تُشْكُرُونَ» [الأعراف: ٦٩]، قوله: «إِنَّمَا يَجِدُكُمْ يَتَيَّمِّا فَتَاوِي» [٧] وَجَدَكَ صَالِلًا فَهَدَى [٨] وَجَدَكَ عَالِلًا فَأَغْفَى» إلى آخرها [الضحى: ٦ - ٨].



(١) أخرجه البخاري في الرقاق، باب لينظر إلى من هو أسفل منه . . . ، حديث رقم (٦٤٩٠) (١١/٣٢٢)، ومسلم في الزهد والرقاق، حديث رقم (٢٩٦٣) (٤/٢٢٧٥).

القاعدة الثانية والأربعون:

في أن الله قد ميّز في كتابه بين حقه الخاص،
وحق رسوله الخاص، والحق المشترك.

الحقوق ثلاثة: حق الله وحده لا يكون لغيره، وهو عبادته وحده لا شريك له بجميع أنواع العبادات. وحق لرسوله ﷺ خاص، وهو: التعزيز، والتوقير، والقيام بحقه اللائق، والاقتداء به. وحق مشترك، وهو: الإيمان بالله ورسوله، وطاعة الله ورسوله، ومحبة الله ورسوله، وقد ذكر الله الحقوق الثلاثة في آيات كثيرة من القرآن؛ فاما حقه، فكل آية فيها الأمر بعبادته، وإخلاص العمل له، والترغيب في ذلك، وهذا شيء لا يحصى، وقد جمع الله ذلك في قوله: ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الفتح: ٩] فهذا مشترك ﴿وَتَعْزِيزُهُ وَتَوْقِيرُهُ﴾ [الفتح: ٩] فهذا خاص بالرسول ﴿وَسَيِّحُوهُ بُكَرًا وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩]، فهذا حق الله وحده. وقوله: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا رَسُولَهُ﴾ في آيات كثيرة [النساء: ٥٩، المائدة: ٩٢، التور: ٥٤، محمد: ٣٣، التغابن: ١٢]. وكذلك: ﴿إِنَّا مَأْمُنَا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٣٦]، وكذلك قوله: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبه: ٦٢]، وقال تعالى: ﴿سَبِّحْتَنَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبه: ٥٩] فهذا مشترك ﴿إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبه: ٥٩] هذا مختص بالله تعالى.

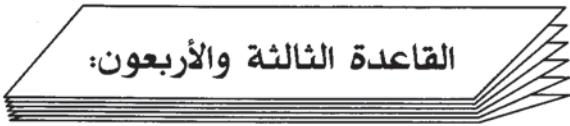
ولكن ينبغي أن يعرف العبد أن الحق المشترك ليس معناه أن ما لله منه يثبت نظيره من كل وجه لرسوله؛ بل المحبة والإيمان بالله،

والطاعة لله، لا بد أن يصحبها التعبد، والتعظيم لله، والخضوع. وأما المتعلق بالرسول من ذلك، فإنه حب في الله، وطاعة لأجل أن من أطاع الرسول فقد أطاع الله؛ بل حق الرسول على أمته من حق الله تعالى، فيقوم المؤمن به امثالاً لأمر الله، وعبودية له، وقياماً بحق رسوله، وطاعة له؛ وإنما قيل له: «حق الرسول» لتعلقه بالرسول، وإلا فجميع ما أمر الله به وحث عليه من القيام بحقوق رسوله، وحقوق الوالدين، والأقارب وغيرهم، كلّه حق الله تعالى، فيقوم به العبد امثالاً لأمر الله، وتبعداً له، وقياماً بحق ذي الحق، وإحساناً إليه؛ إلا الرسول، فإن الإحسان منه كله إلى أمته، فما وصل إليهم خير إلا على يديه عليه السلام تسلیماً.

التعليق

خلاصة هذه القاعدة: أن الحقوق تنقسم إلى ثلاثة أقسام: حق الله عز وجل، وحق للرسول عليه السلام، وحق مشترك. وهناك أيضاً حق رابع، لا لله، ولا للرسول، ولكنه لذوي الحقوق؛ كحق الوالدين والأقارب وما أشبه ذلك. ولكن كلام المؤلف الأخير يدلّنا على أن كل شيء أمر الله به؛ سواء مما يختص به، أو مما يكون لخلقـه، فهو بالمعنى العام من حقوق الله؛ لأنـي حينما أبرّ بوالدي فإني أقوم بذلك تعبداً لله، وامثالاً لأمر الله. كذلك حق النبي عليه الصلاة والسلام؛ لوـلا أن الله أكرمه بالرسالة، وأوجب علينا تصديقه واتـباعـه لـكانـ هو رجـلاً من قـريـشـ. ولكنـ منـ أـجلـ اللهـ تـبارـكـ وـتعـالـىـ، صـارـ بـهـذـهـ الـمـكـانـةـ؛ فـإـلـيـمـانـ بـالـلـهـ وـبـرـسـوـلـهـ لـاـ يـسـتـوـيـانـ، إـنـ اـتـفـقاـ فـيـ أـصـلـهـمـاـ، لـكـنـهـمـاـ يـخـتـلـفـانـ؛ إـلـيـمـانـ بـالـلـهـ إـيمـانـ بـالـلـهـ لـذـاتـهـ لـأـنـهـ الـرـبـ،

والإيمان بالرسول ﷺ إيمان به؛ لأن الله أرسله وأمرنا بالإيمان به، فهُما وإن اتفقا في الأصل، لكنهما يختلفان. ومن سفه بعض الناس أنهم يجعلون حق الله متأخراً عن حق الرسول عليه الصلاة والسلام! ويقدمون حق الرسول ﷺ على حق الله! وما علموا أن تعظيم الرسول من تعظيم الله، وليس تعظيم الله من تعظيم الرسول؛ بل الأمر بالعكس، تعظيم الرسول عليه الصلاة والسلام، من تعظيم الله؛ ولهذا قال الله تعالى: **﴿مَن يُطِعْ الرَّسُولَ فَقَدْ أطَاعَ اللَّهَ﴾** [النساء: ٨٠]. إذاً، هذه القاعدة من قواعد التفسير، وهي أنها إذا تأملنا القرآن وجدنا أن الحقوق التي أثبتها الله تنقسم إلى أربعة أقسام: حق الله، وحق للرسول، وحق مشترك بينهما، وحق رابع لذوي الحقوق. قال الله تعالى: **﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنَا وَإِنِّي أَقْرَبُ وَأَلَيْتَنِي﴾** [النساء: ٣٦] إلى آخره؛ فقوله: **﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾** هذا يتضمن حق الله وحق الرسول؛ لأنها لا تكون عبادة إلا باتباع الرسول عليه الصلاة والسلام. أما **﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنَا وَإِنِّي أَقْرَبُ وَأَلَيْتَنِي﴾** إلى آخره، فهذا من حقوق ذوي الحقوق. قوله تعالى: **﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْزِزُوهُ وَتُوقِرُوهُ وَسُبِّحُوهُ﴾** [الفتح: ٩]، كيف عرفنا أن بعضها لله، وبعضها للرسول، وبعضها مشترك؟ لأن **﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾** واضح أنه يجب علينا أن نؤمن بالله ورسوله، والاشتراك بينهما ظاهر. **﴿وَتَعْزِزُوهُ وَتُوقِرُوهُ وَسُبِّحُوهُ﴾** التعزير والنصرة والتوقير والاحترام للرسول عليه الصلاة والسلام. **﴿وَسُبِّحُوهُ﴾** التسبيح لله؛ إذ إننا نعلم بالضرورة من الدين أنه لا يصح أن نقول: سبحانه النبي أبداً! بل نقول: سبحانه الله، فصار الدليل على أن هذه الحقوق منها مختص ومنها مشترك، إما من نفس الآية، وإما من أدلة أخرى.



القاعدة الثالثة والأربعون:

يأمر الله بالثبت وعدم العجلة في الأمور التي يخشى من عواقبها، ويأمر ويحث على المبادرة على أمور الخير التي يخشى فواتها.

وهذه القاعدة في القرآن كثير، قال تعالى في القسم الأول: **﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبُوكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا﴾** [النساء: ٩٤]، وفي قراءة: (فتثبتوا). وقال تعالى: **﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ يُنَبِّئُ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوكُمْ قَوْمًا بِجَهَنَّمَةِ﴾** [الحجرات: ٦]، وقد عاتب الله المتسرعين إلى إذاعة الأخبار التي يخشى من إذاعتها، فقال تعالى: **﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَلَمْ أَفْلِ أَمْرٍ مِّنْهُمْ لَعِلَّهُمْ أَذَّلَّهُنَّ يَسْتَطِعُونَهُ مِنْهُمْ﴾** الآية [النساء: ٨٣]، وقال تعالى: **﴿إِنَّ كَذَّاباً بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾** [يونس: ٣٩].

ومن هذا الباب: الأمر بالمشاورة في الأمور، وأخذ الحذر، وألا يقول الإنسان ما لا يعلم، وفي هذا آيات كثيرة.

وأما القسم الثاني، فقوله: **﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّنْ رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرَضَهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾** الآيات [آل عمران: ١٣٣]، **﴿فَاسْتَقِمُوا إِلَيْهِرَبَتٍ﴾** [البقرة: ١٤٨]، **﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَيِّقُونَ﴾** [المؤمنون: ٦١]، **﴿وَالسَّيِّقُونَ أَسْيِقُونَ﴾** [الواقعة: ١٠]، أي: السابقون في

الدنيا إلى الخيرات هم السابعون في الآخرة إلى الجنات والكرامات،
والأيات كثيرة في هذا المعنى.

وهذا الذي أرشد الله عباده إليه هو الكمال؛ أن يكونوا حازمين،
لا يفوتون فرص الخيرات، وأن يكونوا متثبتين خشية وقوع
المكرهات والمضرات ﴿وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ حَكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقَنُونَ﴾ [٥٥].

[المائدة: ٥٥].

التعليق

هذه القاعدة قاعدة مهمة جداً، فالأمور ثلاثة أقسام: ما علمت مضرّته، ف بالإقدام إليه لا يجوز، لا بالمسارعة ولا بالتأنّي. وما علمت منفعته، فالمبادرة إليه هو الأكمل؛ وجوباً أو تطوعاً، حسب ما تقتضيه الحال، لكن هنا، قد يكون الشيء منفعة في ذاته، ولكن يتربّد الإنسان بين كون غيره أنسف منه، أو هو أنسف من غيره. وحينئذ يجب التثبت والتروي. وخير في ذاته، لكن يتربّد الإنسان بين كون غيره أنسف، أو هو أنسف، فحينئذ يتثبت؛ لأن الإنسان لا يدرى أخير هو أم غير خير؟ لا باعتبار ذاته، ولكن باعتبار غيره. إذاً هذا يدخل في القسم الثاني، وهو المشكوك فيه الذي يجب أن نثبت فيه. فهنا ثلاثة أقسام: قسم علم مضرّته، فلا نقدم عليه، لا مبادرة ولا تأنياً؛ وقسم آخر علمت منفعته، فنقدم عليه. وقسم ثالث يتربّد فيه الإنسان، ويحتاج إلى تثبت، فتثبت فيه قبل أن نقدم عليه. ويدخل في ذلك ما أشكل علينا بذاته، وما أشكل علينا بمقارنته مع غيره؛ هل هو أنسف أم غيره أنسف؟ ولهذا يقول الشاعر:

قد يدرك المتأني بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلل

وريما فات قوم جلّ أمرهم مع التأني وكان الرأي لوعجلوا
فهنا ذكر الحالين: فالبيت الأول يشير إلى الثاني في الأمور،
والثاني، مثلاً إذا عنَّ لك أن تقوم بطاعة الله فهنا لا تتأخر، إذا كان
الحال تتطلب إزالة مانع من موائع الصلاة - مثلاً - فلا تتأخر؛
ولهذا كان الرسول عليه الصلاة والسلام إذا أصابته نجاسة يبادر
 بإزالتها، أو بالأمر بإزالتها؛ بالعليه صبي في حجره، فدعا بماء
 فأتبعه إياه^(١)، ولم يقل: أنتظر حتى أصل إلى البيت. وبالأعرابي
 في طائفة المسجد، فأمر بدلوا به ماء فاريق عليه^(٢). والتأخير قد
 يسبب للإنسان إحراجاً، انظر إلى النبي عليه الصلاة والسلام حينما
 أقيمت الصلاة ذات مرة وحضر، ولما تقدم ليكِبُر، أو كِبَر؛ ذكر أنه
 لم يغسل، فقال: «مَكَانُكُمْ»، ثم ذهب واغتسل، وجاء وصلّى بهم،
 بعد أن أقيمت الصلاة^(٣)! انظر التأخير كيف يسبب! والنبي عليه
 الصلاة والسلام يجري عليه مثل هذه الأمور لأجل أن يسنَ الله سبحانه
 وتعالى لعباده مثل هذه الأحوال.



(١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب بول الصبيان (٢٢٢)؛ ومسلم في كتاب الطهارة، باب حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله (٢٨٦).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب قول النبي ﷺ: «يَسْرُوا وَلَا تَعْسِرُوا» (٦١٢٨)؛ ومسلم في كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول وغيره من النجاسات إذا حصلت في المسجد (٢٨٤، ٢٨٥).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب متى يقوم الناس للصلاة (٦٠٥).

القاعدة الرابعة والأربعون:

عند ميلان النفس أو خوف ميلانها إلى ما لا ينبغي
يُذَكِّرها الله ما يفوتها من الخير وما يحصل لها من الضرر.

وهذا في القرآن كثير، وهو من أنسع الأشياء في حصول الاستقامة؛ لأن الأمر والنهي المجرد لا يكفي أكثر الخلق في كفّهم عما لا ينبغي حتى يُقرن بذلك ما يفوت من المحبوبات التي تزيد أضعافاً مضاعفة على المحبوب الذي يكرهه الله، وتميل إليه النفس، وما يحصل من المكره المرتب عليه؛ كذلك قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٢٨]، فهنا لما ذكر فتنة الأموال والأولاد التي مالت بأكثر الخلق عن الاستقامة قال مذكراً لهم ما يفوتهم إن افتتنوا، وما يحصل لهم إن سلموا من الفتنة: ﴿... وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [الأنفال: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿هَتَانِشُ هَتُولَاءُ جَنَدَلَشُ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَدِّلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٠٩]، وقال تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرَثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرَثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرَثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى: ٢٠]، وقال تعالى: ﴿أَفَرَوَيْتَ إِنَّ مَتَّعَنَاهُمْ سِينَ ٢٥٣ تُرَّ جَاءُهُمْ مَا كَانُوا يُوعَدُونَ ٢٥٤ مَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يُمْتَهِنُونَ﴾ [الشعراء: ٢٠٥ - ٢٠٧]، والآيات في هذا المعنى الجليل كثيرة جداً. فإذا بان للنازح أصلها وقادتها سهل عليه تنزيل كل ما يرد منها على الأصل المترقر، والله أعلم.

التعليق

يفيد المؤلف - رحمه الله -، في هذه القاعدة: أن الأوامر والنواهي في حد ذاتها قد لا تكفي في استقامة العبد، لكن إذا ذكر له ما في تنفيذ الأمر من فائدة نشط؛ لأن النفوس مجبرة على حب ما يلائمها. وإذا ذكر له في النهي ما يقتضي العقوبة، فإنه يحذر؛ لأن النفوس مجبرة على التفور مما لا يلائمها. وهذا واضح حتى في أوامرك أنت لولدك؛ لو قلت لولدك: افعل كذا! قد يتowanى. لكن إذا أعطيته جائزة، أو قلت: لك جائزة؛ فإنه يقدم. فالله عز وجل أحياناً، إذا ذكر حالاً من الأحوال التي تميل إليها النفوس، وربما تنسى ما يجب عليها من حق الله، ذكرها؛ فهنا قال: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾، يعني: يفتتن بها الإنسان، وينشغل بها عن طاعة الله سبحانه وتعالى. ولما كان هذا سبباً لميل الإنسان إلى أمواله وأولاده، قال: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾، فلا تقدموا هؤلاء الأولاد والأموال على ما عند الله من الأجر.

وكذلك الآيات التي ذكرها المؤلف - رحمه الله -: ﴿هَكَانَتْ هَذِلَّةٌ جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾؛ ولنفرض أنكم نجحتم في ذلك، لكن ﴿فَمَنْ يُجَدِّلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾، وهذه الآية تنفع في الدنيا وفي الدين أيضاً؛ فنقول لمن جادل بالباطل: لنفرض أنك لبيانك وفصاحتك غلب صاحب الحق، ولكن هل تغلب الله يوم القيمة؟ لا. وكذلك أيضاً من دافع عن باطل، وتوكل عن إنسان في قضية مالية يدافع عنه باطل، فنقول: لنفرض أنك نجحت، وخاصمت خصمك، لكن من يجادل الله يوم القيمة؟ وهذه آية

عظيمة ينبغي للإنسان أن يتذكرها كلما همت نفسه أن يقوم بمخالفة الله جل وعلا.

وكذلك أيضاً الآية الثالثة، وهي قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرَثَ الْآخِرَةِ تَرِدُ لَهُ فِي حَرَثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرَثَ الدُّنْيَا تُرْتَبِهِ مِنْهَا﴾، وهذه الآية أيضاً: ﴿تُرْتَبِهِ مِنْهَا﴾، مقيدة بأيات أخرى، وهي قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلَنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءَ لِمَنْ تُرِيدُ﴾ [الإسراء: ١٨]. إذاً لا يحصل له كل ما يريد، بل هم مقررون بمشيئة الله، ولهذا نجد ناساً يسعون للدنيا، وهم لا يريدون إلا الدنيا، ولا ينالون منها شيئاً؛ ولهذا يضرب المثل بفقير النصارى؛ إذا أفلس أحد في شيء من الأشياء، قيل له: أنت مثل فقير النصارى، لا حصل ديناً ولا دنيا! ومعلوم أن النصارى وغيرهم من الكفار يسعون للدنيا لا للأخرة. ومع ذلك قد يصابون بالفقر المدقع، وبالهلاك، وبالأمراض، وبكل شيء مكتوب في هذه الآية: ﴿وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرَثَ الدُّنْيَا تُرْتَبِهِ مِنْهَا﴾ يقيناً. لو نظرنا إلى الآية هذه نفسها ل كانت دلالتها يقيناً؛ لأنها جملة شرطية خبرية، والخبر لا يخلف. لكنها مقيدة بقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلَنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءَ لِمَنْ تُرِيدُ ثُمَّ جَعَلَنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَلُهَا مَذْمُومًا مَذْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٨].



القاعدة الخامسة والأربعون:

حثّ الباري في كتابه على الصلاح والإصلاح.

هذه القاعدة من أعمّ القواعد، فإن القرآن يكاد أن يكون كله
داخلاً تحتها، ...

التعليق

الأفصح أن يقال: يكاد يكون كذا قال الله تعالى: ﴿لَئِنْ يَكُدْ
يَرَهُمْ﴾ [النور: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]؛
لا أن يفعلوا. قال ابن مالك:

وكونه بدون أن بعد عسى نز وقاد الأمر فيه عكسا



... فإن الله أمر بالصلاح في آيات متعددة والإصلاح، وأثنى على
الصالحين والمصلحين في آيات آخر.

والصلاح: أن تكون الأمور كلها مستقيمة معتدلة، مقصوداً بها غاياتها
الحميدة، فأمر الله بالأعمال الصالحة، وأثنى على الصالحين؛ لأن أعمال
الخير تصلح القلوب والإيمان، وتصلح الدين والدنيا والآخرة، وضدتها
فساد هذه الأشياء. وكذلك في آيات متعددة فيها الثناء على المصلحين ما
أفسد الناس، والمصلحين بين الناس، والتصالح فيما بين المتنازعين،
وأخبر على وجه العموم أن الصلح خير؛ فإصلاح الأمور الفاسدة: السعي
في إزالة ما تحتوي عليه من الشرور والضرر العام والخاص.

ومن أهم أنواع الإصلاح: السعي في إصلاح أحوال المسلمين، في إصلاح دينهم ودنياهم؛ كما قال شعيب: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا لِأَصْلَحَ مَا أَسْتَطَعْتُ﴾ [هود: ٨٨]، فكل ساع في مصلحة دينية أو دنيوية للمسلمين، فإنه مصلح، والله يهديه ويرشهده ويسدده؛ وكل ساع بضد ذلك فهو مفسد، والله لا يصلح عمل المفسدين.

===== التعليق =====

من الآيات في الثناء على المصلحين: ﴿وَالَّذِينَ يَمْسِكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الْأَصْلَوَةَ إِنَّا لَا نُؤْسِفُ عَنْ أَجْرِ الْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ يُهْلِكُ الْقَرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [١١٧]. وفي الآية الأولى بين الله جزاءهم، وفي الآية الثانية بين الله تعالى ما ارتفع عنهم من العذاب بسبب الإصلاح. وانتبه لهذا الشرط: ﴿وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾، ولم يقل: وأهلها صالحون! إذاً، فالصلاح في الأمة بدون إصلاح لا يضمن ارتفاع الهالك عنهم، بل لا بد أن يكونوا مصلحين، أمرين بالمعروف، ناهين عن المنكر، مع صلاح أنفسهم. أما الإصلاح بين الناس؛ فكقوله: ﴿لَا خَيْرٌ فِي كَثِيرٍ مِنْ تَجْوَهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]، وكذلك قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلحًا وَالصَّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَنْ طَأْفَنَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩].

ومن أهم ما يكون أيضاً: السعي في الصلح بين المتنازعين، كما أمر الله بذلك في الدماء، والأموال، والحقوق بين الزوجين، والواجب أن يصلح بالعدل، ويسلك كل طريق توصل إلى الملازمة بين المتنازعين، فإن آثار الصلح برقة وخير وصلاح، حتى إن الله تعالى أمر المسلمين إذا جنح الكفار الحربيون إلى المسالمة والمصالحة؛ أن يوافقهم على ذلك متوكلين على الله.

وأمثلة هذه القاعدة لا تنحصر، وحقيقةتها: السعي في الكمال الممكن حسب القدرة بتحصيل المصالح أو تكميلها، أو إزالة المفاسد والمضار أو تقليلها؛ الكلية والجزئية، المتعددة والقاصرة، والله أعلم.

التعليق

إذا جنح الكفار إلى المسالمة، فقد قال الله تعالى: **﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِسَلْمٍ فَاجْنِحْ لَهَا وَتَوَكّلْ عَلَى اللَّهِ﴾** [الأنفال: ٦١]، وهذا في حال ضعف المسلمين. وأما في حال القدرة والقوة، فإن الواجب مقاتلة الكفار **﴿حَتَّىٰ يَعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدِهِمْ صَنْعُورُونَ﴾** [التوبه: ٢٩]. أو يسلموا، فإن أسلموا فذاك، وإلا بدلهم الجزية؛ فإن أبويا وجب علينا قتالهم إصلاحاً لهم؛ لأن غيرهم إذا رآهم قد قوتلوا من أجل كفرهم، ربما يُسلمون؛ فيكون في ذلك خير. ونحن إذا قاتلناهم، لا نقول لهم: ادخلوا في ديننا لأن ديننا، ولكن نقول: ادخلوا في ديننا لأن ديننا ودينكم وواجب عليكم أن يكون هذا دينكم؛ لأن دين الله، وأنتم عباد الله، فكان هذا الدين واجب علينا وعليكم، لكن أنتم خرجتم منه، فنريد أن نردهم إليه. ولهذا قال شعيب: **﴿فَقَدْ أَفْرَنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾**

إِنْ عَذَّنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ بَجَّنَا اللَّهَ مِنْهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ تَعُودَ فِيهَا﴿
 [الأعراف: ٨٩]؛ فالإنسان يجب أن يبين لهؤلاء الكفار أننا لا نقاتلهم تعصباً لدينِ نحن عليه في مقابل دينهم الذي هم عليه، لكننا نقاتلهم ليدخلوا في دين هو لنا ولهم، مفروضٌ علينا وعليهم؛ لأنَّ دين الله الذي خلقهم، وأمرنا بقتالهم حتى يدخلوا في دين الله، أو يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون. والإنسان الحر لا يرضي لنفسه أن يعطي الجزية عن يد وهو صاغر، فيكون في هذا عذاب نفسي يوجب لهم في النهاية أن يُسلموا.

الخلاصة: أن هذه القاعدة فيها إشارة إلى فائدة الصلح، وإلى فائدة الإصلاح، وأن الإنسان عليه أن يكون صالحاً لنفسه ساعياً في إصلاح غيره؛ هذا أولاً. وثانياً: عليه أن يصلح بين المسلمين ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، وهذا خلاف طريق النمام - والعياذ بالله - الذي يسعى بين الناس في الإفساد والفرقة، وربما يخلق أشياء لم يكن لها أصل، ربما يأتي إلى شخص ويقول: قال فيك فلان: كذا، وقال فيك فلان: كذا، وهو لم يقل! لكن ليفرق بينهم.

وأشد من ذلك ما يسلكه بعض الناس الظلمة - والعياذ بالله - الذين هم في الحقيقة من أعداء الإسلام؛ أولئك الذين يشون بين العلماء بعضهم مع بعض، ويأتون إلى فلان يقولون: أرأيت فلاناً ماذا قال! قال هذا الكلام المنكر. وربما يقول: قال فيك كذا وكذا، وهو لم يقل، كل هذه الأمور التي هي إفساد وليس إصلاحاً. وهؤلاء الذين يشون بين أهل العلم، ويوقعون بينهم العداوة والبغضاء، والأخذ والرد في أمور يسع المسلمين الخلاف فيها تكونها أموراً اجتهادية، مبنية على الاجتهاد، هؤلاء في الحقيقة من

أعداء المسلمين، هم يظنون أنهم مُصلحون، وهم مفسدون؛ لأن إضعاف جانب حَمْلة الشرع هو إضعاف لجانب الشرع، فإذا أضعفنا حَمْلة الشرع، وجعلناهم خصماء فيما بينهم؛ فمعنى ذلك أننا أضعفنا الشرع كله، وصار الناس لا يثقون بأحد؛ كلما أراد أحد أن يحتاج بقولِ عالم من علماء المسلمين قالوا: لكن انظر ماذا قال، تكلم فيه فلان، وأنظر ماذا أحدث، وانظر رد فلان عليه، وهذا لا شك أنه أمرٌ منكر، وأن هذا من وحي الشيطان لهؤلاء الأغرار، الذين نعتبرهم صغار العقول، وسفهاء الأحلام.

فالواجب على المسلمين إذا رأوا تصدعاً بينهم، ولا سيما بين علمائهم، أن يقوموا بالإصلاح، ورأت الصدوع، وجمع الكلمة، حتى يكون الناس أمة واحدة؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّةٌ وَّيَحْدَدُهُ﴾ [الأنبياء: ٩٢]. وأنتم أيها الشباب، عليكم إذا رأيتم مثل هؤلاء المفسدين أن تحذّروا الناس منهم، ومن طريقهم، وتبيّنوا أن هؤلاء من أشد الناس ضرراً؛ ليس على الشخص الذي يهاجمونه فحسب، ولكن على المسلمين وعلى الإسلام، أمّا هم فقد ضلّ سعيهم، وهم يحسبون أنهم يُحسّنون صنعاً، والعياذ بالله.

فالواجب علينا أن نصلح ما استطعنا. ومع ذلك، فإنه يجب علينا أن نقول كلمة الحق، ويمكن إظهار كلمة الحق بأن يقول الإنسان الحق بدون أن يتعرض للطعن في شخص معين. فلا يلزم أن نطعن في شخص، بل إذا قال الإنسان الحق، وبينه بأدلة النقلية والعلقية، عرف الناس فساد ضده، ويقيت الأمور ليس فيها تحزّب، وليس فيها تكتل، وليس فيها: «أنت مع فلان، وأنا مع فلان»؛ كما هو حادث في بعض البلدان، نسأل الله السلامة والعافية.

القاعدة السادسة والأربعون:

ما أمر الله به في كتابه: إما أن يوجّه إلى من لم يدخل فيه، فهذا أمر له بالدخول فيه. وإنما أن يوجّه لمن دخل فيه، فهذا أمره به ليصحح ما وُجد منه، ويسعى في تكميل ما لم يوجد منه.

التعليق

هذه القاعدة مهمة: إذا وجّه الخطاب بشيء إلى شخص لم يتّصف به، فهو أمر بفعله وإيجاده؛ مثل: **﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبِّكُمْ﴾** [البقرة: ٢١]؛ فليس كل الناس عابدين الله، فيكون الخطاب هنا موجّهاً حتى إلى الكفار، فيكون أمراً بفعل هذا الشيء. أما إذا وجّه الأمر إلى من تلبّس به واتّصف به، فهو أمر بتحقيقه، وتكميل ما نقص منه؛ كقوله تعالى: **﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَبِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَبِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِهِ﴾** [النساء: ١٣٦] وما أشبه ذلك. وهذه القاعدة مهمة؛ لأنّه أحياناً يرد على الإنسان: كيف يقول الله تعالى: **﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ﴾** وهو يأتي بشعائر الإسلام كلها؟ فيكون أمراً بإتمام ما نقص منه، وإكمال ما كان موجوداً منه.



وهذه القاعدة مطردة في جميع الأوامر القرآنية؛ أصولها وفروعها، فقوله تعالى: **﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَبَ ءَامَنُوا بِمَا نَزَّلْنَا﴾**